كما تعكس هذه القرارات مدى جدية الموقف الفلسطيني من قضية السلام، وحرصه عليها، وضرورة تأمينها وضمانها عبر مجلس الأمن الدولي وتحت رعاية الامم المتحدة.

ان هذه القرارات تحمل الرد الواضح، والحازم، على كل الحجج والمواقف المسبقة، والذرائع، التي كان يسوقها بعض الدول حول موقف وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الوقت الذي كان شعبنا، بانتفاضته ومن خلال ممثليه في المجلس الوطني الفلسطيني، يصوّت من أجل السلام، مؤكداً تجاوبه مع الاتجاه السائد الذي تعززه حقبة الانفراج الجديدة في العلاقات الدولية لحل النزاعات العالمية بالوسائل السلمية، فان الحكومة الاسرائيلية كانت تغذّي النزعات العدوانية والتوسعية والتعصب الديني، لتؤكد تمسّكها بخيار العدوان والتنكر لحق شعبنا.

ان الجانب الفلسطيني صاغ، من جهته، مواقف سياسية واضحة ومسؤولة تنسجم مع ارادة المجتمع الدولي، وذلك في سبيل المساعدة على عقد المؤتمر الدولي للسلام، وانجاح أعماله. وليس في هذا الدعم الدولي الشجاع والمشكور بالاعتراف بدولة فلسطين الاّ الدليل الساطع على صواب مسارنا، ومصداقية قراراتنا وانسجامها مع الارادة العالمية المحبة للسلام.

ومع تقديرنا الكبير للاصوات الاميركية الحرة التي بادرت الى شرح وتأييد موقفنا وقراراتنا، فان الادارة الاميركية ما زالت غير ملتزمة بمعيار موحّد بين أطراف الصراع، وما زالت تفرض علينا، وحدنا، الاقرار بمواقف لا يمكن حسمها قبل التفاوض والحوار داخل اطار المؤتمر الدولي.

ويهمّني ان أذكر ان الاقرار لطرفي الصراع بالمساواة والحقوق على أساس متبادل هو المدخل الوحيد للرد على جميع التساؤلات، من أية جهة تصدر. واذا كانت السياسات الممارسة على الارض تعكس نوايا اصحابها، فان الطرف الفلسطيني هو الأجدر بالقلق وطرح التساؤلات الهادفة الى طمأنته على مصيره ومستقبل هذا المصير، امام دولة اسرائيل المدججة بأحدث الاسلحة، بما فيها الاسلحة النووية.

السيد الرئيس،

لقد جدّد مجلسنا الوطني التزامه بقرارات الامم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي والاستعمار والتمييز العنصري، وحقها في النضال من أجل استقلالها. وجدد رفضه للارهاب، بكل انواعه، بما في ذلك ارهاب الدولة، مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص، وقرار القمة العربية في الجزائر العام ١٩٨٨، وقراري الأمم المتحدة، الرقم ١٥٩/٤٢ لعام ١٩٨٧ والرقم ٤٠/٦١ لعام ١٩٨٥، وبما ورد في «اعلان القاهرة»، الصادر بتاريخ ٧/١١/١٩٨٥ بهذا الخصوص.

ان هذا لموقف واضح يا سيادة الرئيس، ولا لبس فيه. ومع ذلك، فانني، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، أعلن، من هنا، مرة أخرى: انني أدين الارهاب بكل أشكاله، وأحيّي، في الوقت ذاته، جميع من أرى أمامي في هذه القاعة ممّن اتهمهم جلادوهم ومستعمروهم بالارهاب في اثناء معارك تحرير بلادهم من نير الاستعمار، وهم، اليوم، القادة الأمناء لشعوبهم، والأوفياء الخلص لمبادىء وقيم العدل والحرية.

وتحية اجلال لمن سقط من الشهداء على أيدي الارهاب والارهابيين، وفي المقدم رفيق العمر، نائبي الشهيد الرمز خليل الوزير، وشهداء المذابح التي تعرّض لها شعبنا في مختلف المواقع والأماكن والمدن والقرى والمخيمات في الضفة والقطاع، وفي الجنوب اللبناني.

سيادة الرئيس،

السادة الأعضاء،

ان الموقف في وطننا الفلسطيني لم يعد يحتمل الانتظار. وها هي جماهير شعبنا وأطفالنا تتقدم الركب حاملة مشاعل الحرية، وهي تستشهد يومياً من اجل اجلاء المحتل وارساء قواعد السلام في وطنها الحر المستقل وفي المنطقة كلها. لذلك، فان المجلس الوطني الفلسطيني انطلق من قراراته على أساس الواقعية، آخذين بعين الاعتبار ظروف الفلسطينيين والاسرائيليين وتوفر مناخ التسامح بينهما.

ان مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية شعبنا وحقوقه هي مسؤولية تاريخية واستثنائية. فمنذ أكثر من أربعين عاماً، قرّرت الامم المتحدة، بناءً على القرار الرقم ١٨١، اقامة دولتين في فلسطين، واحدة عربية فلسطينية، وأخرى يهودية. ونحن نرى، اليوم، ورغم الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا، ان هذا القرار